العدد ٣٨ تموز/ يوليو ٢٠١٥

شرعيةُ الإبداعِ والابتكارِ في الصيرفةِ الإســـــلاميةِ بينَ النظريةِ والتطبيـقِ

بن منصور نجيم
طالب دكتوراه مالية دولية
جامعة تلمسان -الجزائر

بعدَ مرورِ أكثرَ من عَقدينِ من الزمنِ على إنشاءِ المصارفِ الإسلاميةِ بصُورتِها الحاليّةِ، يلاحظُ المتتبِّعُ لنشأتِها الانجازاتِ الضخمةَ التي حقَّقتَها، والانتشارَ الواسعَ الذي وصلتْ إليه لاسيما خلال الأزمةِ الماليةِ العالَميةِ الحاليةِ ،سواء على المستوى البلدانِ الإسلاميةِ، أو على مستوى سائرِ الدولِ التي تَدينُ بغيرِ الإسلامِ الحنيفِ. هذا النجاحُ الكبيرُ الذي حقَّقتُه الصيرَفةُ الإسلاميةُ مُستقبَلُه مرهونٌ بمدى استجابتِها للمتغيِّراتِ والمستجدّاتِ الاقتصاديةِ التي تفرضُ عليها تكييفَ منتوجاتِها حسبَ متطلباتِ الواقعِ الاقتصاديِّ المُعاشِ، ليسَ فقط من جانبِ الوازعِ الدِّينيِّ، لِتوافُقِ مُنتجاتِها مع أحكامِ الشريعةِ الإسلاميةِ؛ بل كذلك مراعاةِ التميُّزِ والإبداعِ في مستوى منتوجاتِها؛ حتى تكونَ قادرةً على التنافسيةِ أمامَ البنوكِ التقليديةِ التي سبقتْها بقُرونٍ من التجْربةِ والإبداعِ.

فالإشكالُ الواردُ هو: إلى أي مدىً يُمكنُ المحافظةُ على شرعيةِ الابتكارِ والإبداعِ في الصيرفةِ الإسلاميةِ في ظلِّ انتشارِها السريعِ عبرَ دولِ العالَمِ المختلفةِ؟

وللإجابةِ عن هذا السؤالِ فقدْ تمَّت صياغةُ الفرْضياتِ التاليةِ:

١- الانتشارُ الكبيرُ للصيرَفةِ الإسلاميةِ عبْرَ العالَمِ يؤكِّدُ على ضرورةِ الإبداعِ والابتكارِ في المنتوجاتِ الإسلاميةِ حتى تستطيعَ أن تكونَ بديلاً لغيرِها التقليديةِ.

٢- الإبداعُ والابتكارُ في المنتوجاتِ الإسلاميةِ مُؤطَّرٌ بالمؤسساتِ والهيئاتِ الدوليةِ الإسلاميةِ التي تسهَرُ على جعلِ منتوجاتِ الصيرَفةِ الاسلاميةِ جميعَها موافقةً لأحكامِ الشريعةِ الغرّاءِ.

٣- مشروعيةُ المنتوجاتِ المقدَّمةِ من قِبَلِ الصيرَفةِ الإسلاميةِ غيرُ مُطلقةٍ يَشوبُها بعضُ المعوِّقاتِ التي تَحولُ بينها وبينَ الشرعيةِ.

المحورُ الأوّل : أهمُّ التجارب للصيرفة الإسلامية عبرَ دُول العالَم :

تجربةُ البنوك الإسلامية في الدول العربية :

عند الحديث عن الصيرفة الإسلامية في الدول العربية يستوجبُ منّا الوقوفَ على أهمِّ البُلدان العربية الرائدة في هذا المجال– استناداً إلى تقاريرَ دولية من مصادرَ مختلفة؛ فحسبَ تقريرٍ أصدرتْه شركةُ بيتك للأبحاث المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتيِّ "بيتك" يوم ٨ / ٢ / ٢٠١٤،مفادُه أنّ المملكةَ العربيةَ السعودية احتلَّت المرتبةَ الأولى عالَمياً لجهة حجم الأصول المصرفية الإسلامية، في حين نالت دولةُ الكويت المرتبةَ الرابعةَ بعد السعودية وماليزيا والإمارات. بيت التمويل الكويتيّ "بيتك" الذي تأسَّسَ سَنة ١٩٧٧ كأوَّل بنك إسلاميٍّ في الكويت والخليج العربيِّ يعملُ وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ،استطاعَ أن يفرضَ نفسَه على الساحة العالَمية لينتشرَ عبرَ دُول العالَم منشأ" بنوكاً مستقلةً له في تركيا، البحرين وماليزيا، مُستغلًّا نشاطاته الاستثمارية بالو.م.أ وأوروبا ودول شرق آسيا والشرق الأوسط في جَني أرباحٍ مُجزية مُتنامية استطاعَ من خلالها توسيعَ شبكة فروعه المحلية، وتحديثَ خدماته التي حظيت بالتقدير من جامعة بردو الأمريكية على المستوى المُتميِّز في خدمة العُملاء (١). الإماراتُ هي الأُخرى من السبَّاقينَ لاحتضان الصيرفة الإسلامية؛ من خلال إنشاء أوّل بنك إسلاميٍّ حديث؛ ألا وهو بنكُ دبيّ الإسلاميِّ سنة ١٩٧٥ تليه عدَّةُ بنوك إسلامية أُخرى احترَفت الصيرفةَ الإسلامية مُحقِّقةً إنجازات كبيرةً؛ لتنالَ المرتبةَ الثالثةَ عالَمياً حسبَ التقرير السالف الذِّكْر. في السياق ذاته، أخذَ "بنكُ دُبيّ الإسلاميِّ" خلالَ شهر أوت ٢٠١٣ المركزَ الرابعَ، على قائمة مجلّة" ميد" الاقتصادية لأكبر عشرينَ بنكاً إسلامياً في المنطقة من حيثُ الأصولُ. أمّا قَطرُ– حسبَ تقرير لمؤسسة ستاندرد آن بورز للتصنيف الائتمانيِّ ذَكَرَ أنّ الاستراتيجيةَ التي تتَّبعُها الحكومةُ القَطريةُ الهادفةُ لجعل البلد مركزاً للصيرفة الإسلامية تسيرُ بنجاح، ما جعلَها الأسرعَ نُموّاً في العالَم، وأوضحَ أنّ ذلكَ سيجعلُ من سُوق الصيرفة الإسلامية في قَطرَ ثالثَ أوسع سُوق في الخليج، بعدَ السعودية والإمارات العربية المتحدة.البحرينُ هي الأُخرى من السبّاقينَ لاحتضان الصيرفة الاسلامية؛ حيث يضمُّ ٢٧ مَصرفاً مُتوافقاً مع الشريعة الإسلامية، كما يعملُ بالبحرين ٥ شركات تمويل واستثمار، و١٠ شركات تكافل، وبذلك يبلغُ إجماليُّ المؤسسات العاملة فيها وفقَ الضوابط الشرعية ٥٢ مؤسسةً مختلفةَ المجالات؛ فقد شهدت المملكةُ نُموّاً ملحوظاً في الخدمات المصرفية الإسلامية؛ حيث قفَز إجماليُّ الأصول ضمنَ هذه الفئة من ١.٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٦.٢ مليار دولار لغاية شهر أوت ٢٠١٣ ، يرجعُ ذلك إلى استحواذها على الحصَّة الأكبر للبنوك الأكثر نُموّاً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجيِّ؛ إذ بلغتْ حصّتُها ٣٣٪ ضمنَ قائمة أكبر ٣٠ بنكاً إسلامياً في الخليج من حيثُ الدخلُ. ووفقاً لآخر التقارير الصادرة عن المجلس نفسه، فإنّ ١٠ بنوك بحرينيةً مثَّلَت الحصَّةَ الأكبرَ في القائمة مُتفوِّقةً على ثُلث المؤسسات المالية المرصودة (٢). ضمنَ سياق الجوائز السَّنوية التي تمنحُها مجلة جلوبال فايننس

(global finance) المتخصِّصةُ في مجالِ البنوك والتمويل العالمية، تعود جائزة أفضل بنك إسلامي لعام ٢٠١٢ لأربع وحدات مصرفية تابعة لمجموعة البركة ألا وهيَ: بنكُ البركةِ الأردنيُّ، بنكُ البركةِ في جنوب إفريقيَّة، بنكُ البركةِ في البحرين ،وأخيراً بنكُ البركةِ في الجزائر (٣)؛ فالجزائرُ هي الأُخرى كان لها الحظُّ في تجربة هذه الصناعةِ لأكثرَ من عَقدينِ من الزمنِ مُمثَّلَةً في بنكينِ :بنكُ البركةِ الجزائريُّ ليليه بعدَ عقْدٍ من الزمنِ بنكُ السلامِ .

يُمكِنُ اختصارُ النشاطِ البنكيِّ الإسلاميِّ العربيِّ في هذا الشكل الذي يُبيِّنُ كُلَّ دولةٍ حسبَ عددِ البنوكِ الإسلاميةِ العاملةِ فيها :

شكل رقم 1:عدد البنوك الاسلامية في الدول العربية ديسمبر 2013

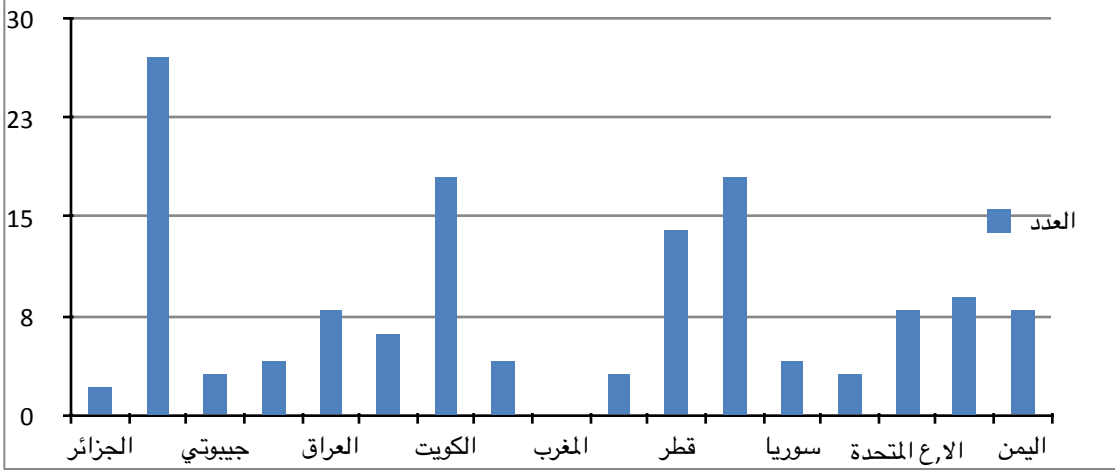

المصدَر : من إعدادِ الباحثِ باستعمالِ برنامج اكسل اعتماداً على مُعطياتٍ من المراجع ١-٢-٣ .

من هدا الشكل البيانيِّ، تظهرُ البحرينُ في المرتبةِ الأُولى من حيثُ عددُ المؤسساتِ الماليةِ البنكيةِ الإسلاميةِ لتليها الكويتُ ثُمَّ السعوديةُ، فقَطرُ. أما الجزائرُ فهي في المراكزِ الأخيرةِ، بتوفِّرها على بنكينِ إسلاميَّينِ فقط، بالرغمِ من تراكُمِ عدَّةِ سنواتٍ من الخبرةِ في هذا المجالِ ،واتّساعِ السوقِ الجزائريِّ لعدَّةِ مصارفَ يُمكِنُه استعابتُها .

تجربةَ البنوكِ الإسلاميةِ في الدولِ الإسلاميةِ غيرِ العربيةِ :

إنّ نصيبَ الصيرفةِ الإسلاميةِ في البلدانِ الإسلاميةِ غيرِ العربيةِ مهمٌ، ومتنامٍ، ومُعتبَرٌ، تأخذُ ماليزيا حصَّةَ الأسدِ فيه؛ لِما حقّقَتْه من إنجازاتٍ في نظامِها الماليِّ الإسلاميِّ أجمعَ؛ فقد أبدى هذا الأخيرُ تطوُّراً ملموساً في بيئةٍ تتَّصِفُ بالمزيدِ من الحريةِ والتنافسِ، وذلك تماشياً مع الاندماجِ المتزايدِ بينَ النظامِ الماليِّ الإسلاميِّ الماليزيِّ والساحةِ الماليةِ الإسلاميةِ العالَميةِ. لقد كان التشريعُ من بينِ العواملِ الرئيسةِ لنجاحِ هدا النظامِ، وتحقيقِ إنجازاتٍ بارزةٍ عجَّلت من قرارِ التحريرِ الماليِّ للصيرفةِ الإسلاميةِ المُبرمَجِ لعامِ ٢٠٠٧ ليكونَ في عامِ ٢٠٠٤؛ نظراً للتنميةِ السريعةِ والأداءِ المستقرِّ لصناعةِ الصيرفةِ الإسلاميةِ طَوالَ الأعوامِ السابقةِ (٤). حسبَ نشرةِ « سيرفاي ماغازين » التي يُصدِرُها صندوقُ النقدِ الدوليّ أنّ ماليزيا هي أكبرُ سوقٍ للسنداتِ الإسلاميةِ في العالَمِ لعامِ ٢٠٠٨؛ حيث يُوجَدُ بِها ما

يقرُب من ٤٧ مليار دولار، تمُثِّلُ ثُلثي السوقِ العالَميِّ في هذا المجالِ؛ فماليزيا فتحَت أبوابَها للمصارفِ الإسلاميةِ في العالَم منذ ٢٠٠٣ لتقديمِ خدماتِها المصرفيةِ داخل ماليزيا؛ فلديها اليومَ خمسةُ بنوكٍ إسلاميةٍ لا تُقدِّم إلاّ المنتجاتِ المتوافقةِ مع الشريعةِ الإسلاميةِ، ثلاثةٌ منها من خارجِ ماليزيا مثل بيتِ التمويلِ الكويتيِّ وبنكِ الراجحيِّ وبنكِ قطرَ الإسلاميَّ، كما أنّ لديها بنكين مَحلِّيين هُما بنكُ معاملاتٍ وبنكُ إسلام، إضافةً إلى العديدِ من البنوكِ التقليديةِ التي تُقدِّمُ منتجاتٍ متوافقةً مع الشريعةِ الإسلاميةِ؛ بمعنى وجودِ شبابيكَ تُوفِّرِ الخدماتِ الماليةَ الإسلاميةَ وشبابيكَ أُخرى توفِّرِ الخدماتِ التقليديةَ، وهذه البنوكُ ملزمةٌ بتعيينِ هيئاتٍ شرعيةٍ تُشرفُ على عملِها، كما أنّ لدى البنكِ المركزيِّ هيئةٌ شرعيةٌ مستقلةٌ تابعةٌ له للإشرافِ على ما تُقدِّمهُ البنوكُ من منتجاتٍ ترى أنّها متوافقةٌ مع الشريعةِ الغرّاء.

أما اندونيسيا أكبرُ دولةٍ إسلاميةٍ؛ حيث يدينُ ٨٦ في المائةِ منهم بالإسلامِ؛ فهي تأتي بعدَ ماليزيا وسنغافورة عندما يتعلّقُ الأمرُ بالتمويلِ الإسلاميِّ؛ فهي تحتضنُ حاليّاً ٢٣ مصرفاً إسلامياً خالصاً، وأكثرَ من ٤٥٠ مصرفاً تقليدياً بوحداتٍ إسلاميةٍ، علماً بأنّ أوّلَ مصرفٍ إسلاميٍّ تأسّسَ فيها كان في عام ١٩٩٢ تحتَ اسم "بنك معاملات"، وهو المصرفُ الذي ارتفعَ عددُ المتعاملينَ معه من ١٣٢ ألف في عام ٢٠٠٥ إلى ٦٦٤ ألف في عام ٢٠٠٦ ، بينما البنكُ الأجنبيُّ الوحيدُ الحاصلُ على رخصةِ تسويقِ الأدواتِ والمنتجاتِ الماليةِ الإسلاميةِ هو "مصرف هونغ كونغ وشنغهاي" الذي افتتحَ وحدةً باسمِ "أمانةِ الشريعةِ". وتُحاولُ سلطاتُ هذا البلدِ تطويرَ قوانينِها وأنظمتَها المصرفيةَ المتعثِّرةَ لاستقطابِ مُستثمري الخليجِ ولمواجهةِ التوسُّعِ الهائلِ في هذه الصناعةِ، والتي يُقال أنّها تنمو في إندونيسيا بنسبة ٧٠ بالمائة من عامٍ إلى آخرَ (٥).

أمّا إيرانُ وباكستانُ فكانتا الحدثَ في الصيرفةِ الإسلاميةِ من خلالِ أسلمةِ الجهازِ المصرفيِّ بأكملِه، بما فيه البنكُ المركزيُّ السلطةُ النقديةُ العُليا في البلادِ؛ حيث استطاعا أن يُمهدا الأرضيةَ الخصيبةَ لاحتضانِ هذه الصناعةِ الجديدةِ، وفتحِ الأبوابِ أمامَ الاستثماراتِ والمعاملاتِ الإسلاميةِ جميعها.

تجربةُ البنوكِ الإسلاميةِ في الدولِ غيرِ الإسلاميةِ:

تُعتبَرُ بريطانيا أوّلَ مركزٍ ماليٍّ إسلاميٍّ خارجَ الدائرةِ الإسلاميةِ؛ باعتبارِه النافذةَ الأُولى للصيرفةِ الإسلاميةِ في قارّةِ أوربة ، فكان له الفضلُ في الاحتضانِ والترخيصِ في أكتوبر ٢٠٠٤ لأوّلِ بنكٍ إسلاميٍّ بمعاييرَ تُقدِّرُ الشريعةَ الإسلاميةَ ومبادئَ الصيرفةِ الإسلاميةِ، ألا وهوَ البنكُ الإسلاميُّ البريطانيُّ (IBB)، وإعطاءُ التراخيصِ لبنوكٍ تقليديةٍ لفتحِ نوافذَ للمنتوجاتِ الإسلاميةِ؛ حيث يبلغُ عددُ البنوكِ التي تقدِّمُ منتوجاتٍ تتوافقُ والشريعةِ الإسلاميةِ إلى ٢٢ بنكٍ، منها ٥ بنوكٍ إسلاميةٍ و١٧ بنكٍ تقليديٍّ له نوافذُ يقدِّمُ من خلالها منتوجاتٍ إسلاميةً؛ فحسبَ آخرِ الإحصائياتِ وصلَ حجمُ الأصولِ المتوافقةِ مع الشريعةِ الإسلاميةِ في السوقِ الماليةِ البريطانيةِ إلى ٤.٥ مليون جنيه

إسترليني سنة ٢٠١٣، ووصلَ عددُ الصكوكِ الإسلاميةِ المصدَّرة في بريطانيا إلى ٣٧ صكًّاً إسلامياً؛ حيث تحتلُّ لندن الرتبةَ الثامنةَ عالَمياً في استقطابِ الأموالِ والاستثماراتِ الإسلاميةِ (٦).

ذكرت صحيفة "ديلي ميل" أنّ الأصولَ المودعَةَ في البنوكِ الإسلاميةِ ببريطانيا، تفوقُ بكثيرٍ الأصولَ الإسلاميةَ في دولٍ مثل باكستانَ، وبنغلاديشَ، وتركيا، ومصرَ، ضِف إلى ذلكَ أنّ هناكَ ٥٥ كليةً ومعهداً مُتخصِّصاً يُقدِّمونَ مناهجَ دراسيةً في الشؤونِ الماليةِ الإسلاميةِ في بريطانيا، وهو عددٌ يفوقُ نظيرَه في أيِّ مكانٍ في العالَم (٧).كُلُّ هذه المعطياتُ تخوِّلُ للندن لأن تكونَ عاصمةً للتمويلِ الإسلاميِّ كما يأمُلُ رئيسُ الوزراءِ ديفيد كامرون أن تكون، والذي قالَها صراحةً: " **لا أُريدُ أن تكونَ لندن أكبرَ عاصمةٍ للتمويلِ الإسلاميِّ في العالَمِ الغربيِّ؛ بل أودُّ أنْ تقفَ إلى جانبِ دُبيّ كواحدةٍ من أكبرِ عواصمِ التمويلِ الإسلاميِّ في العالَم**." كلمةٌ ألقاها إثرَ فعالياتِ المنتدى الاقتصاديِّ الإسلاميِّ العالميِّ، في مركز أكسل لندن، يوم ٣١/ ١٠/ ٢٠١٣.

أمّا فرنسا ،فتجربتُها مع الصيرفةِ الإسلاميةِ تعود رسمياً لأواخر أفريل ٢٠١١ ؛حيث أصدرتْ أوّلَ الصكوكِ في السوقِ الماليةِ الفرنسيةِ تتماشى مع الشريعةِ الإسلاميةِ، وبعدها دخلت مجموعةُ البنكِ الشعبيِّ وبنكِ فرنسا في فتحِ نوافذَ للمنتجاتِ الإسلاميةِ (المرابحةِ والإجارةِ، . .) التي تُسايرُ متطلَّباتِ سُوقِ العقارِ الفرنسيِّ. بينما خارجَ فرنسا فقد استغلّت أقدميتَها في النشاطِ البنكيِّ في دولِ الخليجِ، مُحقِّقةً نصيباً لا بأسَ فيه من حيثُ الأصولُ الماليةُ التقليديةُ، دعمتْه بإنشاءِ فروعٍ ونوافذَ إسلاميةٍ في عدَّةِ بنوكٍ للنيلِ بالنصيبِ الضائعِ من التمويلِ الإسلاميِّ(٨).

اختصاراً للتجربةِ الأوروبيةِ في مجالِ الصيرفةِ الإسلاميةِ يعرضُ الباحثُ الشكلَ البيانيَّ التالي :

شكل رقم2:عدد البنوك الاسلامية في الدول االاوروبية

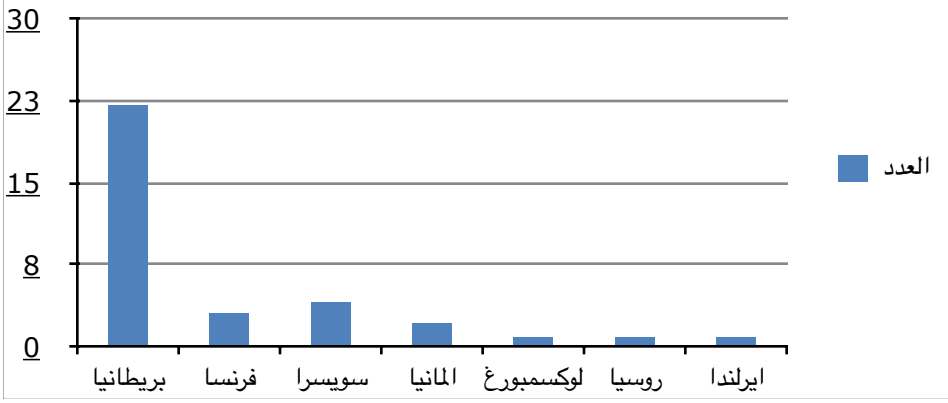

المصدَر: من إعدادِ الباحث باستعمالِ برنامج اكسل اعتماد على معطيات بحث بنعلي فؤاد

من خلالِ الشكلِ أعلاه يتبيَّنُ أنّ بريطانيا تحتلُّ المرتبةَ الأُولى في عددِ المؤسساتِ الماليةِ الإسلاميةِ الناشطةِ في المملكةِ، تليه سويسرا، ثمّ فرنسا فألمانيا. ألمانيا القوةُ الصناعيةُ الكُبرى في منطقةِ اليورو كانت تجربتُها مع الصيرفةِ الإسلاميةِ مُحتشِمةً بالرغم من وجود حوالي٤.٥ مليون مسلمٍ ،أغلبهُم من جنسياتٍ تُركيةٍ؛ فمسيرتُها في هذا

المجالِ كانت خارجَ البلادِ لاسيما في دولِ الخليجِ، أي كانت تستنْزفُ سيولةَ البترودولار من خلالِ فتحِ شبابيكَ إسلاميةٍ لدى بُنوكِها التقليديةِ العاملةِ هناك. أما في تُرابِها الداخليِّ فكانت البدايةُ الرسميةُ بعد عدَّةِ محاولاتٍ فاشلةٍ، ابتداءً من عام ٢٠١٠ بإنشاءِ أوّلِ مؤسسةٍ ماليةٍ إسلاميةٍ في مدينة منهايم تُراعي شروطَ الاقتصادِ الإسلاميّ(٩).

ضرورةُ الإبداعِ والابتكارِ في المنتوجاتِ الإسلامية (١٠)

بالنظرِ إلى الرصيدِ الكبيرِ الذي تَحوزهُ الصيرفةُ التقليديةُ مازال هناك اجتهادٌ وسَعْيٌ نحو الابتكارِ والإبداعِ في الخدماتِ المقدَّمةِ والمنتوجاتِ المتداولةِ؛ ممّا يُحتّمُ على الصيرفةِ الإسلاميةِ مواكبةَ التطوُّرِ الهائلِ في الصِّيغِ التمويليةِ، وإيجادَ وابتكارَ منتوجاتٍ تواكبُ العصرَ، وتتوافقُ مع الشريعةِ الإسلاميةِ للقُدرةِ على التنافسيةِ أمامَ نظيرتِها التقليديةِ.

يُمكِنُ تلخيصُ حاجةِ مؤسساتِ الصناعةِ الماليةِ لتطويرِ مُنتجاتِها؛ سواءٌ كانت تقليديةً أو إسلاميةً في النقاط التالية:

١– تنويعِ مصادرِ الربحيةِ للمؤسسةِ الماليةِ.

٢– تجنُّبِ تقادمِ المنتجاتِ الحاليةِ للمحافظةِ على النموّ، وكما هو معلومٌ أنّ لكلِّ منتجٍ دورةُ حياةٍ، وفي مرحلة تشبُّعِ السوقِ يتوقَّفُ الطلبُ على المنتَجِ، ويستقرُّ عند أدنى مستوياتِه.

٣– تقليلِ مخاطرِ الاستثمارِ بتنويعِ صيَغِه وقطاعاتِه.

٤– دعمِ المركزِ التنافسيِّ للمؤسسةِ الماليةِ في السوقِ.

٥– التطويرِ المستمرِّ للمنتجاتِ يزيدُ من خبرةِ المؤسسةِ ويُبقيها في حيويةٍ مستمرَّة.

المتغيّرُ الرئيسُ الذي يجبُ أن تتوفَّر عليه منتوجاتُ الصيرفةِ الإسلاميةِ خلافاً عن نظيرتِها التقليديةِ هو شرعيةُ الابتكارِ والإبداعِ وهذا ما سنوافيه في المحورِ الثاني.

المحورُ الثاني: الصعوباتُ التي تواجهُ البنوكَ الإسلاميةَ وتحُدُّ من تطوّرِها وتُشكِّكُ في شرعيةِ منتوجاتِها(١٥)

بالاطلاعِ على هذا التأطيرِ الكبيرِ من المؤسساتِ والهيئاتِ الإسلاميةِ يظهرُ لنا مبدئياً أنّ الصناعةَ المصرفيةَ الإسلاميةَ مُحكمَةٌ، ومنتوجاتِها ذاتُ شرعيةٍ مطلقةٍ ،لكنّ الواقعَ غيرُ ذلك ،وهذا راجعٌ إلى جملةٍ من العراقيلِ والعقباتِ التي تواجهُ هذه الصناعةَ نُوجز أهمَّها فيما يلي:

١– تباينِ المعاييرِ المحاسبيةِ بين مؤسسةٍ وأُخرى؛ فقد قامت كلُّ مؤسسةٍ ماليةٍ إسلاميةٍ وسلطةٍ تنظيميةٍ بتطويرِ معاييرِ وممارساتٍ وتنظيماتٍ بشكلٍ مستقلٍ عن المؤسساتِ والسلطاتِ التنظيميةِ الأُخرى في مجالِ صناعةِ الخدماتِ الماليةِ الإسلاميةِ، بالرغمِ من محاولةِ هيئةِ المحاسبةِ والمراجعةِ للمؤسساتِ الماليةِ الإسلاميةِ لوضعِ بعضِ المعاييرِ المتَّفقِ عليها، ولكنَّ هذه المعاييرَ غيرُ ملزمةٍ للمصارفِ الإسلاميةِ.

٢– عدمِ كفاءةِ أعضاءِ هيئةِ الرقابةِ الشرعيةِ في المؤسسةِ المصرفيةِ الإسلاميةِ؛ فمِن المفترضِ في عضوِ الرقابةِ الشرعيةِ أن تتوافَر لديه– بالإضافة إلى فِقه المعاملاتِ الشرعيةِ– الدرايةُ الكافيةُ بتقنياتِ البنوكِ حتّى يتمكّن من تقييمِ الحالاتِ التي تُعرض عليه؛ فجهلُه لها (تقنياتِ البنوكِ) يؤدِّي إلى قصورٍ في الفتوى التي يمنحُها لإدارةِ المصرفِ .ليس الأمرُ عند هذا الحدِّ فقط؛،بل يُخوِّل للمصرفِ فرصةَ التلاعبِ بعضوِ هيئةِ الرقابةِ الشرعيةِ عن طريقِ عرضِ الحالاتِ بصورةٍ زائفةٍ. ومن القصورِ الذي يُواجه عملَ هيئةِ الرقابةِ الشرعيةِ هو الانتظارُ حتّى يتمُّ عرضُ الحالاتِ عليهم في حين يجبُ على هذه الهيئةِ التفتيشُ في ميادينِ العملِ، وتقويم مدى التزامِ المصرفِ بالنواحي الشرعيةِ.

٣– عدمِ استقلاليةِ هيئةِ الرقابةِ الشرعيةِ بالمصارفِ الإسلاميةِ؛ حيث لابُدَّ من استقلاليتها سواءٌ من الناحيةِ الماديةِ أو الإداريةِ حتى لا يتمَّ الضغطُ عليها من قِبل إدارةِ المصرفِ لتغييرِ ملاحظاتهم على أداءِ المصارفِ الإسلاميةِ.

٤– عدمِ وجودِ عاملينَ مؤهلّينَ ومتخصِّصينَ في الجانبينِ– الشرعيِّ والمصرفيِّ معا– بشكلٍ كافٍ؛ ممّا اضطرت المصارفُ الإسلاميةُ إلى الاستعانةِ بالعاملينَ المدربينِ في المصارفِ الرِّبويةِ؛ من أجلِ تكوينِ جهازِها الإداريِّ والتنفيذيِّ. وقد حظيَ العاملونَ القادمونَ من المصارفِ الربويةِ بمراكزَ قياديةٍ في كثيرٍ من المصارفِ الإسلاميةِ، كرئاسةِ مجلسِ الإدارةِ، والإدارةِ العامّةِ، ورئاسةِ الأقسامِ؛ وهذا ما يُشكلُ ثغرةً كبيرةً في منحنى الشرعيةِ التي ستؤولُ إليها منتجاتُ الصيرفةِ الإسلاميةِ، بحُكمِ أنّ الهدفَ هو الربحُ فحسب، لا غيرُ؛ حتى وإن تطلَّبَ التحايلَ للظفَرِ بعلاواتٍ ومرتباتٍ إضافيةٍ على حسابِ الشرعيةِ.

٥– عدمِ التأكدِ من شرعيةِ عملِ النوافذِ الإسلاميةِ لدى البنوكِ التقليديةِ؛ فهناك التباسٌ في طهارةِ المنتوجاتِ المقدَّمةِ من قِبلِها نظراً لعدمِ استقلاليةِ إدارتِها عن المصرفِ الأمِّ. فقد تقعُ تجاوزاتٌ؛ سواءٌ في الموازنةِ أو في توظيفِ الأموالِ فيصعُبُ الجزمُ بشرعيةِ المنتوجاتِ التي تُقدِّمها النافذةُ.

٦– إلزامِ البنوكِ الإسلاميةِ بضرورةِ الاحتفاظِ بنسبةٍ من ودائعِها لدى البنوكِ المركزيةِ التي تقومُ بدَورِها بإقراضِها بفائدةٍ؛ وهو ما لا يتّفقُ مع منهجِها الإسلاميِّ، مع العلمِ عدمِ استطاعةِ البنوكِ الإسلاميةِ الاقتراضَ منها(البنوكِ المركزيةِ) على الرغمِ من حاجتِها إلى هذا الدعمِ الذي يتوفَّرُ لغيرِها من المصارفِ التقليديةِ المنافسةِ لها، وذلك راجعٌ إلى الفائدةِ، أو سعرِ الخصمِ المفروضِ من قِبل البنكِ المركزيِّ والمحرَّمِ شرعاً.

الخاتمة:

بعد هذا العرضِ الموجزِ لتجاربَ مُتميِّزةٍ للصيرفةِ الإسلاميةِ وصلت للعالَميةِ، وفتحَ بابَ الجدلِ حولَ شرعيةِ وغيرِ شرعيةِ المنتوجاتِ المُقدَّمةِ من قِبلِها، بالرغمِ من توفُّرِ قاعدةٍ فقهيةٍ متينةٍ مُمثّلة في مؤسساتٍ وهيئاتٍ دوليةٍ إسلاميةٍ لها سلطةُ التنظيرِ والتحكيمِ، يظهر جلياً لدى العامِّ والخاصّ أنّ تفعيلَ هذه الصناعةِ الحديثةِ ورُقيّها مرتبطٌ بالتشريعِ والإلزامِ والعولمةِ؛ فالتشريعُ يكونُ من خلالِ سنِّ قوانينَ خاصّة بهذا النوعِ من المعاملاتِ والإلزامِ هو التطبيقُ الصارمُ

للفتاوى والاحترامِ الوفيّ للمعاييرِ الصادرةِ من قِبل المنظَّماتِ القائمةِ حتى لا تَحِيدَ عن الشرعيةِ، والعولمةُ بجوانبِها المختلفةِ بتوفيرِ فضاءٍ واسعٍ لنموٍّ وتطوُّر هذه الصناعةِ المصرفيةِ الحديثةِ والتي يُعلَّقُ عليها آمالاً كبيرةً مستقبلاً هذا وباللهِ التوفيق.

والمراجع:

١. بيت التمويل الكويتي على الموقع الالكتروني http://ar.wikipedia.org/wiki

٢. جريدة أخبار الخليج الصادرة يوم 2013/03/14 عدد 12774 على الموقع الالكتروني -http://www.akhbar alkhaleej.com/12774/article/13170.htm:،وأسبوعية النبأ الصادرة يوم 2014/02/12 عدد 292 بتصرف على الموقع الالكتروني: http://www.alnabanews.com/node/8561 ،

٣. بنك البركة على موقعه الرسمي: http://www.albaraka-bank.com/fr/index.php?option=com_content&task=view&id=218&Itemid=28

٤. بحث من إعداد الباحث زاهار الدين محمد الماليزي بعنوان"تجربة ماليزيا في التنسيق بين المؤسسات المالية الداعمة للمصرفية الإسلامية" مقدم لمؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول 31/05 و3/06/2009 بتصرف.

٥. عبد الله المدني: " ظاهرة البنوك الإسلامية تجتاح آسيا" على الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن ،العدد 2015 بتاريخ 22/8/2007 ،الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=106616

٦. فؤاد بنعلي"البنوك الإسلامية في أوروبا،واقع والآفاق على الموقع الالكتروني لمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية: http://www.giem.info/article/details/ID/280 بتصرف

٧. بحث لـ محمد ختاوي"البنوك الاسلامية ودورها في الاقتصاد العالمي"على الموقع الالكتروني لمؤسسة النور: http://www.alnoor.se/article.asp?id=177631#sthash.LSinxYpJ.dpbs بتصرف

٨. فؤاد بنعلي "البنوك الإسلامية في أوروبا الواقع والآفاق"مرجع سابق بتصرف. http://www.giem.info/article/details/ID/280#.UwKJ-85M5UM

٩. حوار لـ عبد الرحمان عمار مع مدير بنك كوفيت ترك على الموقع الالكتروني:
http://www.dw.de/النظام-البنكي-الإسلامي-من-ماليزيا-إلى-ألمانيا/a-15948797

١٠. ورقة بحث لـ محمد عمر جاسر بعنوان:"صيغ التمويل الإسلامية وتطوير المنتجات (الخدمات) الإسلامية" مقدمة الى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية في الفترة 20-21 مارس 2010، بتصرف

١١. http://ar.wikipedia.org/wiki/البنك_الإسلامي_للتنمية

١٢. مقال للدكتور سمير رمضان الشيخ بعنوان "المصرفية الإسلامية...الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية"على الموقع الالكتروني: http://kenanaonline.com/users/Al-Resalah/posts/404748

١٣. الدكتور سامر مظهر قنطقجي"صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية"دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة،الطبعة الثانية الكترونية مارس 2015،ص 495..519 بتصرف

١٤. الموقع الرسمي للمجلس: http://www.ifsb.org/ar_index.php

١٥. الدكتور سامي يوسف كمال محمد"الصكوك المالية الإسلامية:الازمة-المخرج"،الطبعة الأولى 2010،دار الفكر العربي ،القاهرة.ص 22-23-24- بتصرف.